

## ( 15 ) نحو تحقيق التكامل

### لحركة العمل والمال بين الأقطار العربية

قدم المدير العام لتقريره إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر العمل العربي التي عقدت في بغداد في مارس / آذار 1988 بعنوان : نحو تحقيق التكامل لحركة العمل والمال بين الأقطار العربية .

وحرص المدير العام على الربط بين موضوع هذا التقرير وبين عدد من الموضوعات التي تناولها في تقارير سابقة . حيث اعتبر هذا التقرير مكملاً لتقريره عن : انتقال قوة العمل ( 1986 ) وتقريره عن : التكنولوجيا ( 1987 ) ، وأنه أداة للربط بين تلك المواضيع وبين حركة رأس المال ، وقال إنه اختار الموضوع في ظل انحسار العائدات النفطية ، وأزمة أسواق رأس المال العالمية ، وبدايات الهجرة المرتدة للأيدى العاملة العائدة من البلدان النفطية ، الأمر الذي يتطلب معالجة شاملة ونظرة تكاملية لحركة العمل والمال في مسيرة التنمية العربية ، والتي يتجه التقرير بموجبها إلى الدعوة لانتقال المال إلى حيث تتوفر العمالة الوفيرة والمدربة ، آخذاً في الاعتبار انسياب كميات هائلة من المال العربي إلى أسواق المال الغربية واغترابها ، مما يتطلب إعادة توطين الأرصدة المالية المغتربة وربطها من جديد بمسيرة التنمية العربية ، خاصة وأن العمالة العائدة تبحث عن فرص التشغيل المنتج.

وتناول التقرير في الفصل الأول ظاهرة الانفصام بين حركة المال وحركة العمل ، والتجزئة التي أصبحت سمة أسواق المال والعمل ، ومصدّق ذلك أن العلاقة بين المال والعمل لا وجود لها إلا في التحويلات الخاصة للعمال المتنقلين ، والتي تعتبر نوعاً من رأس المال النقدي القابل للتحويل إلى أصول عينية وتسهيلات إنتاجية .. وأعرب المدير العام عن أمله في أن تسهم هذه التحويلات مستقبلاً في مسيرة الإنماء التكاملي ، خصوصاً إذا توافر تخطيط الموارد البشرية على المستوى العربي كله ، وألا تقف حركة انتقال المال عند حد انسياب ما يسمى " الفوائض المالية العربية " وتدويرها عربياً ، وإنما يطمح إلى ضمان تشغيل هذه الأموال لمزيد من الأيدى العاملة العربية ، والتأكيد على أهمية انسياب رؤوس الأموال العربية بهدف إنشاء مشروعات جديدة أو توسيع أخرى قائمة.

وألح التقرير على فكرة " : إعادة توطين الأرصدة المالية العربية " فقال إن ما حدث من نزوح المال العربي إلى الخارج واندماجه - مع جنسيات أخرى - في سوق رأس المال العالمي ، لم يكن وليد الصدفة ، بل كان أمراً مخططاً له.

وأضاف أن المخرج الحقيقي من هذه الأزمة يتمثل في تحويل الأصول المالية العربية المغربية حالياً في الخارج ، إلى أصول إنتاجية حقيقية في الداخل . الأمر الذي يحتاج الى أوعية ادخارية جديدة مع توفير الضمان والعائد المجزى لها.

وأشار التقرير باهتمام الى " معوقات الاستثمار العربي " وحددها فيما يلي :

- (1) عقبات قانونية وتشريعية ( عدم وجود تشريعات وإن وجدت فعدم استقرارها ) .
- (2) عقبات مؤسسية ( مؤسسات المعلومات ومراكز دراسات الجدوى ) .
- (3) عقبات إدارية ونقص الخبرة.
- (4) عقبات هيكلية وأبرزها سوء الاتصال.
- (5) العقبات المالية مثل تعدد سعر الصرف ومشاكل تحديد الأرباح .

ثم تطرق التقرير ( فى الفصل الثالث ) الى موضوع الآليات والأجهزة ويقصد بها أمران :

1- آليات التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية فى مجال انتقال العمالة العربية :

وهنا يعترف التقرير بأنه لا توجد آليات لتحديد احتياجات الأقطار العربية من العمالة ومن فرص العمل المتاحة ، بمعنى صعوبة تحديد العرض والطلب للعمالة العربية . ويقع هذا الدور أساسا - وكما قال التقرير - على عاتق منظمة العمل العربية ، وإن كان بمقدور المؤسسة العربية للتشغيل فى طنجة بالمغرب التابعة للمنظمة القيام بهذا الدور من خلال توفير معلومات سوق العمل.

2- آليات التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية فى مجال تحركات رؤوس الأموال :

وهنا أكد التقرير على ضرورة وجود مؤسسات ومكاتب خبرة تقوم بإجراء دراسات الجدوى اللازمة للمشروعات الاستثمارية القابلة للتمويل على أساس تجارى ، ورفع الشكوك عن المستثمرين وأصحاب الفوائض المالية العربية ، حول ضمانات الربحية ، وكذلك توفير الأمان لرؤوس أموالهم.

□ وركز التقرير على الآليات التالية:

أجهزة مسح واستكشاف فرص الاستثمار ، وبيوت وهيئات متخصصة لدراسة الجدوى ، فضلا على تنشيط اتحادات الغرف التجارية والصناعية والزراعية فى البلاد العربية.

واختتم المدير العام تقريره بمناقشة دور منظمة العمل العربية فى هذا المجال وتحديات المستقبل . ورأى أن تركز المنظمة دورها على حماية حقوق العمالة العائدة ، والاستجابة لاحتياجات حركة رأس المال العربى ، ووضع أدلة لمعاونة وترشيد قرارات المستثمرين العرب ، واستكمال النظام العربى لمعلومات القوى العاملة والتشغيل .

